أكد أهمية التطبيق الخلاق للقوانين واحترامها

مجلس النواب يحيل مشروعي قانون تعديل مادة بإنشاء صندوق النشء وقانون حماية منتسبي الأمن إلى لجان مختصة

صنعاء/سبأ/..

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ/ يحيى علي الراعي إلى المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بتعديل المادة (11) من القرار الجمهوري للقانون رقم (10) لسنة 1996م، الخاص بإنشاء صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة وتعديلاته، والتي قرأها على المجلس وزير الشباب والرياضة معمر الإرياني.

حيث أشار الوزير الارياني إلى أن هذا التعديل يأتي في إطار الاستراتيجية العامة لرعاية النشء والشباب والرياضة بهدف تحقيق الطموحات الضرورية للنهوض بالشباب والرياضة إلى المستوى الذي يمكن هذا القطاع من الاستعداد المشرف على المستوى الداخلي والخارجي.

وقال :" إن موارد الصندوق التي يتحصلها وفقا للمادة (11) من قانون إنشائه تعتبر موارد شحيحة لا تلبي أو تحقق الطموحات والآمال المرسومة في خطط وبرامج وزارة الشباب والرياضة "..مضيفا :" هناك العديد من المبررات بإضافة موارد جديدة إلى موارد الصندوق.

وبعد مناقشة مستفيضة لهذا الموضوع من قبل أعضاء مجلس النواب وبهدف تطوير الحركة الرياضية اليمنية، أقر المجلس إحالة مشروع القانون سالف الذكر إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم نتائج ما تتوصل إليه إلى المجلس.

من جهة أخرى استمع المجلس إلى المذكرة الإيضاحية حول مشروع قانون بشأن الحماية القانونية لمنتسبي الأمن قرأها على المجلس مدير الشئون القانونية بوزارة الداخلية العميد/ سعيد الخامري والذي بين فيها أن مشروع القانون يهدف إلى تحقيق حماية قانونية لمنتسبي الأمن والقوات المسلحة من خلال تحديد الإطار القانوني لتصرفات منتسبي الأمن والقوات المسلحة في أدائهم لواجباتهم وضمان التعويض عن الضرر الناتج عن الأفعال التي تقع أثناء تأدية الواجب طبقاً للقانون .

بالإضافة إلى استحقاق منتسبي الأمن والقوات المسلحة للتعويض عن الضرر الواقع عليهم أثناء تأديتهم الواجب طبقا للقانون وفرض العقوبات على كل من يعتدي أو يهدد بالاعتداء على منتسبي الأمن أو أفراد القوات المسلحة الموكل إليهم مهام أمنية .

وبينت المذكرة الإيضاحية أنه لإيجاد توازن دقيق وخضوع منتسبي الأمن بحكم القانون وأداء واجباتهم طبقاً له من ناحية ومن ناحية أخرى حمايتهم من التعدي فإن مشروع القانون لا يجيز التصرفات غير القانونية والاستغلال غير مشروع للسلطة والانحراف بها إذ نص على معاقبة من يرتكب ذلك العقوبة المقررة قانوناً مع الفصل من الوظيفة وفي ذات الوقت وفر الحماية اللازمة لأداء الواجب وتحميل الدولة تبعات ما يترتب على ذلك.

وأكدت ملاحظات أعضاء المجلس بهذا الخصوص أهمية التطبيق الخلاق للقوانين النافذة ذات الصلة واحترامها وأن يتعامل رجل الأمن والقوات المسلحة مع المواطنين وفقاً للقوانين النافذة ولا يحيد عنها .

وبعد أن طرح أعضاء المجلس جملة من الملاحظات أقر المجلس إحالة هذا المشروع إلى اللجان المختصة لدراسته ومن لديه أية ملاحظات على مواد مشروع القانون عرضها ومناقشتها مع اللجان المكلفة بهذا الموضوع.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه، وسيواصل أعماله اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة عدد من طلاب وطالبات المدرسة التأسيسية النموذجية للاطلاع على التجربة البرلمانية في مجالي التشريع والرقابة.

خلال لقائه مستشار البنك الدولي لشؤون النفط والغاز

وزير النفط : مبدأ الشفافية ضرورة حتمية بالنسبة للقطاع النفطي في اليمن

قاسم الشاوش

اكد وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس أن تجسيد مبدأ الشفافية في اليمن على أسس سليمة وقواعد على قدر عال من الدقة يمثل ضرورة حتمية بالنسبة للقطاع النفطي والغازي ويمثل أهمية كبيرة لكون الاقتصاد الوطني يعتمد عليه بالدرجة الرئيسية، وأشار إلى أنه تم تعزيز التعامل بكل شفافية مع الأرقام وفرص الإنتاج والتصدير، فإن ذلك سيوضح دقة أكثر للمهتمين بالمعلومات وستفصح المعلومات بشفافية عن واقع العمل في هذا القطاع وبلا شك فإن هذه الجهود ستضيف تحسناً وتغيراً إيجابياً كبيراً.

جاء ذلك خلال لقائه امس بصنعاء مستشار البنك الدولي لشؤون النفط والغاز السيد مراد بيجرج وكرس للقاء لبحث جهود مجلس الشفافية اليمني الذي يعمل وفقا لمبادرة الشفافية العالمية في الصناعات الاستخراجية.

كما استعرض اللقاء الأعمال والخطط والبرامج الاستثمارية والعملية التي تنفذها وزارة النفط والمعادن والوحدات التابعة لها جهود تطوير قطاع النفط والغاز الذي يعد من أهم القطاعات الحيوية في اليمن وكذا جهود الوزارة المبذولة في تطوير الأعمال الاستثمارية والتنموية في شتى المجالات على أسس جديدة التي تمكنه من أداء الأعمال وفقا لمبادئ الشفافية التي تكفل المتابعة والافصاح عن سير أداء الأعمال الاستكشافية والإنتاجية، والتحديات التي تعمل الوزارة على إزالتها لتهيئة وخدمة بيئة الاستثمار وتامينها من المخاطر..

وبما يخدم توجهات الحكومة ويحقق التنمية المنشودة لبلادنا.

وحث وزير النفط والمعادن مجلس الشفافية اليمني على تطوير الأداء وتفعيل المجلس ووجه كافة الشركات بالتعاون مع فريق وأعضاء مجلس الشفافية، ووجه تعميم بذلك الى الوحدات للتعاون وتقديم كافة البيانات التي من شانها تقديم صورة مكتملة عن سير الأداء في مجال العمليات البترولية واستكشاف وإنتاج النفط والغاز.. مشيرا الى أن مخرجات مجلس الشفافية وعمل المجلس يمثل خطوة طيبة وتوجهاً ممتازاً خاصة وان معايير المجلس تتجنب الانتقائية وتشرك منظمات المجتمع المدني والجهات التي تعمل في مجال محاربة الفساد. مشيراً إلى أن ذلك يعتبر مدخلاً مهما وجوهريا لتطوير قطاع النفط.

وأكد الوزير دارس أن انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية الدولية التي تقر إتاحة المعلومات عن الإيرادات والمدفوعات في مجال الاستخراج النفطي وغيرها..بكل شفافية، من شأنه أن يطمئن الكثير من الصناديق الدولية والمنظمات المانحة لدعم اليمن، بالقروض والتسهيلات والمنح.

وأضاف: يعتقد الاقتصاديون أن تعزيز وتطوير حضور اليمن ونهج مبدأ الشفافية العالمية في الصناعات الاستخراجية من شأنه تعزيز موقف اليمن في ترسيخ قيم مهنية جديدة في مجال النفط والغاز في اليمن ,و أن هذه المبادرة تضم كافة الأطراف المعنية من شركات ومنظمات مجتمع مدني ومستثمرين، بالإضافة إلى الحكومة والجهات ذات العلاقة في البلدان المنضوية فيها.

من جهته أشاد ممثل البنك الدولي بجهود وزارة النفط المبذولة في تطوير بيئة الأعمال ودعم الشركات، منوها بما تحظى به الخارطة النفطية في الوقت الراهن من اهتمام كبير من قبل شركات البترول العالمية، وتنافسها على الاستثمار في اليمن واصفا ذلك بالمرحلة الاستثنائية.

وقال أن مضي اليمن ممثلة بوزارة النفط قدماً نحو تحقيق مركز متقدم بين الدول المشاركة في مبادرة الشفافية العالمية ونهج مبدأ الشفافية والإفصاح سيكون له بالغ الأثر المثمر لهذا القطاع الحيوي الهام.

حضر اللقاء وكيل وزارة النفط والمعادن للشؤون الفنية المهندس علي القاضي، والمهندس نصر الحميدي، رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط وأمين الخليدي، مستشار البنك الدولي، والدكتور محمد صالح مقبل، رئيس مجلس الشفافية.

رأس الاجتماع التمهيدي لمجلس إدارة مشروع السجل الالكتروني

الحكيمي: 11,7 مليار ريال تكلفة الموازنة الخاصة بالسجل الانتخابي

صنعاء/سبأ/..

عقد أمس بمبنى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الاجتماع التمهيدي الموسع لمجلس إدارة مشروع السجل الانتخابي الالكتروني برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي وبحضور جمع كبير لممثلي وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية.

وفي الاجتماع الذي يضم في عضويته الاخوة القضاة أعضاء اللجنة ورئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني ومسئولي البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأيفس تحدث رئيس اللجنة القاضي الحكيمي بكلمة استعرض خلالها مهام واختصاصات مجلس ادراة المشروع والتي تصب في مجملها الخروج بسجل انتخابي يلبي الطموح والآمال المنشودة ويكون قاعدة اساسية وامتدادا للسجل المدني .

ولفت القاضي الحكيمي إلى أن مجلس إدارة المشروع يعتبر واحداً من المكونات الاساسية للمشروع الذي يتكون أيضاً من لجنة الإشراف والرقابة على تنفيذ المشروع وكذا مكون فريق المشروع الذي يتكون من عدة وحدات .

وأشاد رئيس اللجنة العليا للانتخابات بالجهود المبذولة من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومؤسسة الايفس من خلال ما تم تنفيذه من خطوات على صعيد السجل الالكتروني وفي مقدمة ذلك الإعلان في الـ29 من ابريل الماضي عن المناقصة الخاصة بالمعدات المطلوبة للسجل الانتخابي الالكتروني وذلك عبر المكتب العالمي لدعم مشتريات الانتخابات التابع لبرنامج الامم المتحدة في كوبنهاجن، مشدداً في ذات الوقت على ضرورة مواصلة العمل بنفس السياق والالتزام بالبرنامج الزمني المحدد ضمن وثيقة السجل الانتخابي السابقة.

وأكد الحكيمي على الشراكة الوثيقة بين اللجنة العليا للانتخابات ومصلحة الاحوال المدنية والسجل المدني في هذا المشروع الذي يصب في خدمة البلد الأمر الذي يتطلب من الجميع مضاعفة الجهود للاستعداد للمرحلة المقبلة التي تتضمن تنفيذ الكثير من المهام بعناية وتركيز.

وتطرق الحكيمي إلى أوجه الدعم المالي لمشروع السجل الانتخابي الجديد والجهود التي قطعتها اللجنة مع الحكومة والمانحين بهذا الشأن ،مؤكداً أنه تم رفع الموازنة الخاصة بالسجل الانتخابي إلى وزارة المالية بمبلغ 11 ملياراً و750 مليون ريال على أن يتم رفعها من وزارة المالية إلى الحكومة للموافقة عليها.

ولفت رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى أن وثيقة مشروع السجل الانتخابي تضمنت إعداد خطة أمنية وسيتم إعدادها من قبل اللجنة العليا للانتخابات ووزارتي الداخلية والدفاع .

هذا وقد ناقش مجلس إدارة المشروع خلال الاجتماع عدداً من القضايا والمواضيع المتصلة بمهامه واختصاصاته ،وتناول الاجتماع شرحاً مستفيضا بخصوص الشراكة مع مصلحة الأحوال المدنية وتم بهذا الخصوص إقرار تشكيل وحدة متخصصة بالسجل المدني ضمن الوحدات التابعة للمشروع الذي تم إنشائها مسبقاً ضمن هيكل المشروع وعلى أن يشترك في تحديد مهامها واختصاصاتها كل من رئيس مصلحة الاحوال المدنية ورئيس قطاع الشئون الفنية ورئيس قطاع الشئون القانونية والافتاء .

وكان رئيس مصلحة الاحوال المدنية والسجل المدني العميد الدكتور أحمد سيف نعمان الحياني قد تحدث عن الشراكة الكاملة بين المصلحة واللجنة فيما يخص السجل الانتخابي الالكتروني لما يصب بشكل كامل في خدمة السجل المدني، مستعرضاً في ذات السياق الكوادر البشرية التي تمتلكها المصلحة على مستوى المحافظات وهو ما سيساعد بشكل مباشر على انجاح العمل الميداني أثناء عملية القيد والتسجيل.

استعراض مكونات مشروع مدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الطبية

صنعاء/سبأ/..

عقدت لجنة تسيير مشروع مدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الطبية اجتماعا له أمس بأمانة العاصمة صنعاء برئاسة وزير الصحة العامة والسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي.

وناقشت اللجنة بحضور امين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة امين جمعان مع الفريق الاستشاري للمشروع الدراسات والتصاميم الخاصة بالمدينة الطبية المعدة من قبلهم وكذا المقترح الخاص بالمهام والاختصاصات التفصيلية للوحدة التنفيذية للمشروع.

واستعرض الاجتماع مكونات المشروع الذي يتسع لـ1083 سريراً وتبلغ تكلفته التقديرية 387 مليون دولار أميركي ،وكذا الهيكل التنظيمي الخاص به.

اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة أوضاع محافظة صعدة تلتقي عدداً من أبناء ووجهاء المحافظة

صنعاء/سبأ/..

<،،التقت اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة أوضاع محافظة صعدة برئاسة وزير الأوقاف والإرشاد حمود محمد عباد أمس بصنعاء عددا من أبناء ووجهاء وأعيان ونازحي المحافظة.

وجرى الاطلاع خلال اللقاء على طبيعة الأوضاع في صعدة والقضايا المتعلقة بعودة النازحين وذلك لتشكيل صورة متكاملة للأوضاع وبدء الحلول العملية والواقعية للمشكلة .

كما تم إيضاح طبيعة مهام اللجنة في حل الإشكاليات المرتبطة بالجوانب الإدارية والخدمية والاستماع لجميع الأطراف ووضع حلول ملموسة لعودة النازحين إلى منازلهم دون أي إشكاليات ، وعرضت اللجنة النتائج التي أسفر عنها لقائها الأسبوع الماضي مع محافظ صعدة فارس مناع .

وأكد رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة وزير الإدارة المحلية ووزير المغتربين ووزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أن مشكلة صعدة مشكلة تهم جميع أفراد المجتمع بشكل عام ،وأن هناك جزءاً من المواطنين والموظفين نزحوا من المحافظة ولهم حقوق وواجبات ويجب أن يعودوا إلى أماكنهم وبيوتهم ويحصلوا على حقوقهم.

وأوضحوا أن مشكلة صعدة ستشهد حلولاً جذرية من خلال مؤتمر الحوار، فيما تقوم اللجنة بالتعاون مع جميع الأطراف بحل الإشكاليات المرتبطة بالجوانب الإدارية والخدمية ومعالجة ما عانته المحافظة نتيجة الصراعات السابقة وتحقيق التعايش والسلام الدائم في ظل سيادة الدولة .

حضر اللقاء مدير صندوق إعادة إعمار محافظة صعدة محمد ثابت.

قائد محور تعز يزور اللواء 35 مدرع

تعز / سبأ/..

قام قائد محور تعز العميد الركن علي مسعد حسين أمس بزيارة إلى اللواء 35 مدرع التقى خلالها بالضباط والصف والجنود الذين قاموا بضبط سيارة تقل نحو 2900 مسدس تركية الصنع بأحجام متنوعة في منطقة البرح قادمة من اتجاه المخا.

حيث حيا قائد المحور الروح الوطنية التي يتمتع بها ضباط وأفراد اللواء 35 مدرع ومن شاركهم من المنطقة الأمنية في البرح وحرصهم على امن الوطن وسلامته.

وشدد على مواصلة الجهود في مكافحة التهريب والتخريب والتصدي للأعمال الإرهابية، مشيراً إلى أن هذه هي المرة الثانية التي يتم ضبط مثل هذه الأسلحة خلال أسبوع.

وطالب المقاتلين بالضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن وزعزعة الأمن والاستقرار.

محافظ عدن يلتقي لجنة معالجة قضايا الأراضي

عدن/سبأ/..

ناقشت لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية برئاسة القاضي صالح ناصر طاهر أمس مع محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد نتائج عمل اللجنة لمعالجة قضايا الأراضي في عدن ونشاطها خلال الشهرين الماضيين.

وفي اللقاء حث المحافظ مسئولي مصلحة الأراضي وعقارات الدولة والأوقاف والاستثمار والمنطقة الحرة في عدن والزراعة على الإسراع في تقديم البيانات حول الأراضي وقضاياها في المحافظة لتمكين اللجنة من تحديد المعالجات وفق مهامها القانونية بموجب القرار الجمهوري بتشكيلها.

وقدمت لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية شرحا حول سير عملها، مطالبة جهات الاختصاص الحكومية في عدن بموافاتها بالبيانات المتوفرة حول قضايا الأراضي لتحديد مسبباتها وحلولها القانونية.

حث المقاتلين على الحيطة والحذر واليقظة العالية

محافظ لحج يتفقد أوضاع قاعدة العند الجوية وأحوال منتسبيها

لحج/ سبأ

تفقد محافظ لحج احمد عبدالله المجيدي خلال زيارة أمس لقاعدة العند الجوية أوضاع القاعدة الجوية وأحوال منتسبيها.

وألقى المحافظ المجيدي كلمة خلال الزيارة التي حضرها قائد قاعدة العند الجوية العميد طيار عدنان الأصبحي وقائد اللواء (201)ميكا العميد الركن مرزوق الصيادي، عزى فيها كل منتسبي القوات المسلحة في حادث استشهاد الثلاثة الطيارين من منتسبي قاعدة العند في الحادث الإرهابي والإجرامي الجبان.

وأكد ضرورة اخذ المقاتلين للحيطة والحذر وعدم التهاون في أداء الواجب بما في ذلك الحرص على الحماية الشخصية للقيادات والضباط والأفراد والمعسكرات.

وخاطب المحافظ المقاتلين قائلا "انتم من لقن الأعداء والإرهابيين دروساً لن ينسوها ولهذا يجب ان تعلموا انكم ستظلون الهدف لهذه القوى الإرهابية الجبانة فلا تستهينوا ولا تطأطئوا رؤوسكم ولا تنحنوا امام هذه العواصف فالعدو ما زال يتربص بكم ولن تنتهي هذه الآفة إلا بالصمود والتضحية من اجل أن يأمن شعبنا وأولادنا ويضمن وطننا المستقبل الآمن".

ولفت إلى انه بصمود منتسبي المؤسسة الدفاعية والامنية ستسحق كل التحديات وستزال كافة الأعمال الدنيئة التي تستهدف الوطن ومصالح الشعب، داعيا المقاتلين إلى مزيد من التلاحم والتآزر والحرص على عدم ترك أي ثغرة او فراغ امني يمكن ان يتسلل منه ضعفاء النفوس لتنفيذ أجندتهم الخاصة المعادية للوطن والشعب.